ولا يقطع مكلف مختلس للنصاب وهو الذي يأتي خفية وذهب
به جهارا ابن مرزوق الاختلاس ان يتغفل صاحب المال فيخطفه
بهذا فسره الفقيها سنب وهو من يأخذ المال من غير غلبة وتعقب
الهسري قاله الشاذلي وقال عياض كل ما اخذ على غفلة وخرج هذه
سرعة ولا يقطع شخص غاصب للنصاب وشبهه في عديم القطع
فقال كان وجد بضم الواو وكسر الجيم تابعه ضمير السارق اي
وجده صاحب المال او غيره وفي الحرز فهرب السارق به الى النصاب
فلا يقطع لانه لم يخرجه حينئذ على وجه السرقة بل على وجه الاء
ختلاس ولو كان هروبه حال ذهاب رب الحرز ليأتي له بشهود
يشهدون عليه هذا هو المشهور وقال اصبغ يقطع في هذه
الحالة وظاهر المدونة سواء علم السارق باطلاع صاحب المال عليه
حين خروجه اولا وقال ابن الحاجب ولو تركه واحضر من يشهد ولم
يمنعه فثالثها قال مالك ان شعر به فهرب فلا يقطع والا
قطع التوضيح عدم القطع لمالك وابن القاسم والقطع لاصبغ بناء
على انه اختلاس او سرقة والثالث ظاهر لكن في نسبته لمالك نظر
ولم اره وانما نسبه ابن شاس لبعض المتاخرين ولعله ابن يونس
فانه قال اذا رأى السارق فهرب فهو مختلس وان خرج من الدار
ولم يرهم فهو سارق ويجب قطعه ابن عبد السلام وهو المحقق
واخذ المكلف دابة اوقفها صاحبها بكباب مسجد وحانوت
وبيت مما ليس سوق بيع ولا موقفا معتادا دائما فلا يقطع ما
لانه ليس حرزا لها قال المرشدي وكذلك على من اخذ دابة
واقفة بباب المسجد او واقفة في السوق او على باب السوق
لغير بيع لانه موقف غير معتاد وهذا اذا لم يكن معها من يحفظها
سنب وانظر هل هذا على عمومه او يقيد بغير المربوطة واسجد
المكلف ثوبا منشورا على حائط بعضه في الحرز وبعضه خارجه

وصلة



وصلة سحب من بعضه اي الثوب الخارج عن الحرز فلا يقطع
لان بعضه ليس في الحرز فغلب على البعض الذي فيه درء
الحد بالشبهة واما ان سحبه من بعضه الداخل في الحرز حتى
صار جميعه داخله ثم اخرجه منه فانه يقطع لانتفاء الشبهة
حينئذ قال المرشدي وكذلك لا قطع على من سرق ثوبا
بعضه بالطريق وبعضه داخل الحرز لان الحدود تدرأ بالشبهات
والشبهة هنا كون بعض الثوب في غير حرز والبعض صار
بالنصف والاقل والاكثر ولكن لو جذبه من جانب الدار قطع
لانه اخذه من الحرز اهـ او سرق المكلف عشرا بالمثلثة من
رؤس الشجر النخل او غيره معلقا عليه بأصل خلقته فلا يقطع
في كل حال الا عشر الشجر المتلبس علق عليه بان احاط به حائط
وغلق بابه ف في قطع سارقه وعدمه خلاف الاول خرجه اللخمي على
قول ابن المواز والثاني منصوص لابن المواز جنون واما لو قطع
الثمر من الشجر ثم علق عليه وسرق فلا قطع ولو بغلق ولا يدخل
هذا في قوله والا بعد حصده اذ لا المراد الا بعد حصده
ووضعه في محل اعتيد وضعه فيه وفهم من قوله ثمرا انه لا قطع
في الورد وس قوله معلق انه لا قطع فيما التقط من الساقط من
الثمر وهو كذلك على احد القولين في كل واحد من الفرعين قاله
تت اهـ ش قال المرشدي وبعبارة معلق اي في بساتينه واما
من الدور والبيت فيقطع لانه في حرز اهـ وان جد بضم الجيم
وشد الدال المهملة تابعه ضمير الثمر قتل وصوله الى الحريس
اول الاقوال يقطع سارقه كدس اولا وثانيها لا يقطع كدس
اولا وثالثها اي الاقوال يقطع بضم اوله وفتح ما قبل اخره
اي سارقه ان كدس بضم الكاف وكسر الدال المهملة مثقلة اي
جعل بعضه فوق بعض في محل واحد لانه صار كالحرز فان لم

لا قطع